إدارة أزمـــــة دارفــور ونشــأة الصــراع
(دراسة تحليلية)

رضا محمد محي الدين أحمد فرحات

الملخص

مما لا شك فيه ان ازمة اقليم دارفور بغرب السودان تعتبر واحده من اهم الازمات التى طفت على سطح الاحداث العالمية فى السنوات الاخيرة، والتى ترددت اخبارها فى وسائل الاعلام والصحافة فى جميع انحاء العالم، وانشغل بها اهالى دارفور والسودانيون جميعهم وحكومة السودان وكذلك البلدان الافريقية والعربية بل جذبت كذلك انظار الدول الاوربية الطامعه فى الموارد المختلفة التى يحتوى عليها هذا الاقليم .

يتضح ايضاً محابة دولة لجزء ما من المجتمع , على حساب الاجزاء الاخرى , قد يؤدى الى تنافر الاجزاء الاخرى واحداث اضطربات هى فى غنى عنها , وقد تتلاقى مصالحها مع اطراف خارجية تعمل على استغلالها وتاجيجها وذلك لأن معظم اقاليم السودان ودارفور خاصه يعانون من التهميش فى مختلف الميادين .

استغلت هذه الدول الاوضاع التى يمر بها اقليم دارفور وكذا السودان من اجل دفع هذا الاقليم الى الانفصال عن دولة السودان للاستفاده من الثروات البشرية الكبيرة والطبيعية والثروات البترولية والاكتشافات الحديثة المتمثله فى اليورانيوم والنحاس وغيرها.

Abstract

There is no doubt that the Darfur crisis in western Sudan , is one of the most important crises that floated on the surface of world events in recent years , which the news in the media and the press all over the world are addressed the case , and were preoccupied by the people of Darfur and the Sudanese all of them and the Government of Sudan , as well as African and Arab countries , but attracted the attention of European countries as well as greedy in the various resources contained on this region. These countries took advantage of the situation, which is going through the Darfur region of Sudan, as well as to push the province to secede from the State of Sudan to take advantage of the great wealth of human and natural resources of petroleum and recent discoveries of uranium, copper and others.

أولا: موقع دارفور الجغرافى والاداري ونشأة الازمة

تقع دارفور جغرافياً فى غرب السودان، وتقع فلكياً بين دائرتى طول ٢٢، ٢٧ شرقاً وخطى عرض ١٠، ١٦ شمالاً، ويشترك الإقليم فى الحدود السياسيه مع كل من ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى بطول قدره ٢٤٥٠ كيلومتر، حيث تشارك ليبيا بنسبة ٢٢%، وتشاد ٥٣%، وأفريقيا الوسطى ٣٥%، وفى هذا الإطار يقع إقليم دارفور على بعد أكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر عن ميناء بورسودان فى أقصى شرق السودان على البحر الأحمر وعن الخرطوم بحوالى ١٦٠٠ كيلومتر كما أن بلدة الجنينه الكبيره فى أقصى غرب الإقليم والقريبه من الحدود مع تشاد تبعد عن البحر أكثر من أى بلدة أخرى فى أفريقيا[١].

وعلى الرغم من أن خطوط السكك الحديديه قد أدخلت فى السودان عام ١٨٩٨ مع عودة الحكم الثنائى المصرى السودانى إلا أنها لم تصل دارفور إلا فى عام ١٩٦٠ حين تم مدها إلى مدينة نيالا كما لاتوجد أى شبكة طرق معده تربط إقليم دارفور بمناطق السودان الأخرى، وشبكة الطرق المقترحه والتى شرع نظام الإنقاذ فى تنفيذها مازالت تعانى من نقص التمويل، وحتى طريق الإنقاذ الغربى (الخرطوم الأبيض – النهود – أم كدادة – الفاشر – نيالا – الجنينة) والذى يعتبر مشروعاً قومياً إستراتيجياً، وكان من المفترض أن يرتبط السودان بدول غرب أفريقيا ويربط مناطق الإنتاج بمراكز الإستهلاك والتصدير بتكلفه ٢٤٥ مليون دولار[٢] إلا أن هذا المشروع تعرض لإحدى عمليات الفساد التى عطلت إتمامه.

وينقسم الإقليم إدارياً إلى ثلاث ولايات هى:

١. ولاية شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر
٢. ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينه
٣. ولاية جنوب دارفور وعاصمتها مدينة نيالا [٣]

وهكذا بقيت دارفور واحدة من أقل أجزاء السودان إندماجاً وأكثرها إستعصاء على الحكم بسبب بعدها عن مراكز الحكم وضعف الروابط التى تصلها به من مواصلات أو شبكة إتصالات فعاله فالمنطقه لم تضم إلا حديثاً إلى السودان (عام ١٩١٦) بل إن الجزء الغربى منها لم يضم إلا عام ١٩٢٢ تحت الإحتلال

البريطانى ومن ثم يمكن القول أن إقليم دارفور زرع جغرافياً فى جسم السودان ولم يجد تقبلاً من الحكومات المتتاليه التى ساهمت فى عدم إندماجه فى هذا الجسم، فتحول إلى أرض لا صاحب لها (NO MANS LAND) تحكمها القوه والسلاح، فأصبح مسرحاً واسعاً لكل ما هو غير مشروع من تجارة سلاح ومخدرات وتهريب بالإقليم(٤).

العوامل الداخلية الخاصة لأقليم دارفور

لقد كان أقليم دارفور على مدار ثلاث عقود ماضيه يعيش أوضاعاً مضطربه وغير مستقره ولم يكن له أن يشهد الأستقرار الأمني والسياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي بسبب ما يعانيه من ظواهر طبيعية ذاتية وسياسية ويمكن تصنيف اسباب النزاع من خلال الجدول التالى:

الجدول رقم (١)

تصنيف أسباب النزاع°

أصناف أسباب النزاع	أسباب النزاع
منشأة للنزاع	دور الحكومه فى التهميش، إلغاء المشايخ، الهويه، إنتشار السلاح
مغذية للنزاع	البيئه، التنوع الإثنى القبلى، العامل الجغرافى
مستغلة للنزاع	الفواعل الأجنبيه

أي أن الميراث التاريخي لأزمة دارفور والتأثير الجغرافي والبيئي للأقليم والتركيب السكاني بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية لهذا الأقليم والمطامع الدولية كانت من أهم المسببات التي تسهم في تأجيج الصراع كلما أقترب من الحل، حيث تحاول كافة القوى والأطراف المتداخلة في الأزمة تحقيق مطامعها.

أولاً التركيبة السكانية للأقليم:

يقع أقليم دارفور في أقصى الغرب من جمهورية السودان ويحيط به ثلاث دول: ليبيا، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى وتبلغ مساحته خمس مساحة السودان. تتعدد الكيانات العرقيه بداخل الأقليم على الرغم من الأتفاق في اللغه العربيه والدين الإسلامي اللذين يشكلان عاملي جمع بين تلك العرقيات ومع تعدد اللغات المحلية في دارفور فإن اللغة العربية ظلت هي لغة الغالبية العظمى. كما أن من يتحدثون لغة أخرى يتحدثون العربية أيضاً والتي تشهد رواجاً بالمقارنة باللغات الأخرى(٦).

تفاعل داخل أقليم دارفور على مدى الفترات الماضيه عوامل أربعة يتعلقون بالهويه وهي التي أدت للوضع الحالي وهذه العوامل هي الهويه السودانيه المرتبطة

بسلطنة دارفور، والهويه الإسلاميه والهويه القبليه الإداريه المرتبطة بالدوله السودانيه الحديثه في القرن العشرين والاستقطاب الراهن بين الهويتين العربيه والأفريقيه المرتبط بأشكال جديده من التدخل الخارجي والعنف الداخلي.

يشار في هذا الصدد أن اتجاه التفاعل بين تلك الهويات الأربع أنصب أساساً في السودان على محور الشمال / الجنوب وذلك على حساب محور الشرق / الغرب أي أن السودانيون قد ركزوا اهتمامهم على دور نهر النيل كحاكم للهوية السودانيه على حساب دور المعطيات المؤثره على الهوية القادمة من غرب السودان.

جوهر تلك الأشكالية يعكس عجز الداخل السوداني عن فهم خصوصيات دارفور، لقد كانت التركيبه السكانيه في دارفور قبل نزوح العرب اليها تتألف من عناصر السود وشبه السود، وعناصر السود هي العناصر التي هاجرت إلى الأقليم من السودان الجنوبي وهي عناصر زنجية في الأساس. أما العناصر شبه السود فهي أقدم السكان، وقد أتت إلى دارفور نتيجة هجرات عناصر مختلفة من الشمال والغرب والشرق ولذلك فإن معظم سكان دارفور كانوا على الديانة الفتشيه قبل هجرة العرب إليهم ونشر الإسلام بينهم. كما أنهم ينقسمون إلى قبائل مختلفة لكل منها ملك ولغه خاصة(٧).

بعد أن قامت سلطنة دارفور الاسلاميه عقب قيام المسلمون بفتح وإتجاه البعوث إلى الجنوب تأميناً للحدود وطلبا للتوسع في النوبه الا أنها لم تتمكن من اجتياز النوبه نظراً لصمود مقاتليها مما دعا المسلمون لتوقيع معاهده لعدم المساس بأهل النوبه وقيام الأخيرين بتقديم الدعم للجيوش الإسلامية وقد كانت تلك المعاهده سبباً في انتشار الإسلام داخل السودان بشكل سلمي وتغلغله داخل دارفور.

يضاف أيضاً لأشكاليه التركيبه السكانية للأقليم أن السودان بصفة عامة يذخر بتنوع ثقافي وأثنى ومناخي جعله يحتضن معظم المجموعات العرقيه الموجوده في قارة أفريقيا فهو يضم ٥١٨ مجموعة قبليه تتحدث بأكثر من ١١٩ لغة.. أما أقليم دارفور فيمكن الإشارة إلى أن تركيبته السكانية تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين:

الأولى: ذوو الأصول الساميه العربية وهم من الرعاه الرحل.

الثانية: ذوو الأصول الحاميه الأفريقية وهم من المزارعين الذين يعتمدون على الزراعة التقليدية.

بالإضافة لذلك هناك تقسيمات فرعيه تشكل الهويه الاجتماعية والثقافية وتعرف باسم الدار حيث تجد في الشمال دار الزغاوه (الأباله) وفي الوسط دار الفور وهم زراعيون وفي الأجزاء الجنوبية الشرقية دار الرزيقات (البقاره) ولكل منطقة طابعها الإيكولوجي المحدد وهذا التقسيم يشكل انقساماً سلالياً بيئياً ذا حساسية تكمن في طياتها بذور النزاع ويمكن الإشارة إليها كما يلي[٨]:

أ. المنطقة الشمالية :

المنطقة الشمالية أكثر عرضة للهشاشة الايكولوجية، إذ أنها تشكل امتداداً للصحراء الليبية وتقطنها قبائل البديات والزغاوة غير العربية، بالاشتراك مع الرزيقات والمحاميد وبني حسين (قبائل عربية)، وتُعَد هذه الهشاشة البيئية عنصراً مهماً لاندلاع النزاعات حول المـــوارد الشحيحة[٩].

ب. المنطقة الوسطى

أما المنطقة الوسطى (منطقة جبل مرة) فهي ذات تربة خصبة، إضافة إلى غزارة الأمطار، وتوفر المياه السطحية والجوفية والموارد الطبيعية المتجددة. يقطن هذه المنطقة الفور والمساليت والبرتي والتاما والتنجر، وهم مزارعون تقليديون ويعيشون في وئام مع بعضهم، وتتسم بيئتهم بالاستقرار حتى في موسم الجفاف، وما يحدث من نزاعات فبسبب هجمات البقارة من الجنوب والأبالة من الشمال[١٠].

ج. المنطقة الجنوبية

يقطن المنطقة الجنوبية رعاة الأبقار من العرب الرحل، وتتسم المنطقة بالاستقرار بالمقارنـــة مع المنطقـــة الشماليـــة، وتقطنها قبائل الرزيقات والبانية وبني هلبة والتعايشة والمسيرية[١١].

ثانياً: الأسباب السياسية الداخلية:

١. الصراع القبلي:

يمكن ان نحدد اطراف النزاع القبلى فى الفتره من ١٩٥٧ حتى عام ٢٠٠٦ من خلال الجدول التالى:

الجدول رقم (٢)

اطراف النزاع القبلي [١٢]

تاريخ مؤتمر الصلح	أطراف النزاع	الأسباب الأساسيه للنزاع
١٩٥٧	الميدوب ضد الكبابيش	سرقة الإبل

١٩٦٩	الرزيقات ضد المعاليا	المرعى، سرقة الأبقار
١٩٧٤	الزغاوه ضد البرقد	المرعى والماء، سرقة حيوانات
١٩٨٠	رزيقات الشمال، أم جلول والمهريا والعريقات والعطيفات ضد بنى هلبه والبرقد والدواجو والفور	الرعى والماء، سرقة حيوانات
١٩٨٩	الفور ضد ٢٧ قبيله عربيه	إحتلال أراضى، تحامل عنصرى وإخضاع سياسى
١٩٩٠	القمر ضد الزغاوه	دخول أراضى، سرقة حيوانات
٢٠٠١	الرزيقات ضد الزغاوه	تحامل عنصرى، أسباب سياسيه
٢٠٠٤	الرزيقات ضد المعاليا	المراعى والماء، أرض
فبراير ٢٠٠٥	الداجو والمسيريه	التمرد
ديسمبر ٢٠٠٥	قبائل محليه برقد، مسيرية مسبعات وداجو	التمرد والأرض
يناير ٢٠٠٦	برقد رزيقات ترجم	التمرد
يناير ٢٠٠٦	الفلاته والهبانيه مساليت المهادى والرزيقات	الأرض والتمرد
١٥ فبراير ٢٠٠٦	الزغاوه كلمتى والدينكا	نهب مسلح

يُعد إقليم دارفور صورة مصغرة للسودان، من حيث تعدد المناخات والإثنيات، ومن أبرز سمات أهل دارفور أنهم خليط من المجموعات الأفريقية والعربية، وأن المجموعات العربية التي وفدت إلى الإقليم منذ عهود سحيقة وكذا المجموعات الأخرى التي جاءت من أنحاء متفرقة من القارة في فترات لاحقة امتزجت بالمجموعات المحلية بنسب متفاوتة من

خلال التزاوج، ولذلك فليس من السهل معرفة الانتماء القبلي لمعظم سكان إقليم دارفور، بما في ذلك الكثير من القبائل العربية، من مجرد التوصيف اللوني أو الجسدي، وخصوصاً أن شيوخ وزعماء القبائل حرصوا، تاريخياً، على تذويب الحواجز الإثنية والعرقية بين مختلف الجماعات داخل الإقليم، وفي مناطق التماس القبلي خاصة من خلال علاقات القرابة والمصاهرات لتحقيق التعايش السلمي، ومن خلال خلق الانتماءات المزدوجة بين أفراد القبائل المختلفة وعناصرها على الرغم من التصنيفات القائمة بين عرب وفور وزغاوة ومساليت وميدوب وقمر وغيرها(١٣).

يرى البعض أن إقليم دارفور يتميز بتركيبة قبلية معقدة للغاية، ولكنها اتسمت بالتعايش السلمي بين الأفراد والمجموعات، وساد بينها التسامح والاختلاط وفق قيم وتقاليد متعارف عليها. لم يعد هذا الانسجام قائماً، حيث تحولت النزاعات اليسيرة حول الموارد واستغلال الأرض إلى تكتلات قبلية وعرقية شملت القطاعات المسيسّة منها ومثقفي دارفور. ويشير البعض إلى أن هناك قائمة تشمل ٢٤ قطاعاً من القبائل العربية في حربها مع قطاعات قبيلة الفور، وهكذا توسع الصراع من شمال جبل مرة إلى جميع مناطق الفور، وبرزت نعرة التجمع العربي مقابل جبهة نهضة دارفور.

ترجع جذور أزمة دارفور إلى عدة عقود مضت، حيث ارتبطت هذه الأزمة في بدايتها بصراع تاريخي بين القبائل على النفوذ والموارد، وإن كان النزاع لم يتحرك دوما باتجاه واحد، حيث شهد تحولات وتفاعلات، جعلته يأخذ مع الوقت أنماطا جديدة، تتأثر بعدد من العوامل الإقليمية المتعلقة بالاضطرابات في دولة تشاد المجاورة ، وكذلك الصراع الليبي التشادي في السبعينيات، والثمانينيات من القرن الماضي، وقد أضافت الظروف والمتغيرات البيئية. وخصوصا الجفاف والتصحر[١٤]، بعدا آخر أسهم في استمرار النزاعات واتساعها، وفي هذا السياق زادت الصراعات وتعمقت النزاعات، وبدأ يترسخ معها فضلا عن الطابع الإثني الطابع السياسي، حيث استندت الحركتان المتمردتان الرئيسيتان على قاعدة اجتماعية

ذات أصول أفريقية، فحركة تحرير السودان تعتمد على تحالف يتكون من ثلاث قبائل أفريقية أساسية هي الفور والزغاوة والمساليت، بينما تستند حركة العدالة والمساواة على أحد أفرع قبيلة الزغاوة، وقد وجهت قوات التمرد عملياتها ضد القوات الحكومية، ومن تحالف معها من قبائل ومليشيات تنتمي معظمها إلى القبائل ذات أصول عربية، وبذلك شهدت الأزمة في دارفور ظهور متغيرين جديدين، هما: الإثنية المسيسة، وتوجيه السلاح إلى الدولة ومؤسساتها رأساً، بعد أن كان الصراع في المراحل السابقة، يدور بين القبائل بعضها بعضاً[١٥].

يلاحظ أن أغلب قبائل دارفور مشتركة مع تشاد وليبيا وجمهورية وسط أفريقيا، وقد أدت ظاهرة الجفاف والتصحر إلى هجرات جماعية للقبائل المختلفة من الشمال إلى الجنوب أو المدن الرئيسية، ومن أهم القبائل التي هاجرت للجنوب

الزغاوة، وهي قبيلة تمارس الرعي، ومارس أفرادها، بعد استقرارها جنوباً، الزراعة والتجارة وأصبحت أغنى قبيلة بدارفور والسودان، وتوزع أبناء الزغاوة، والذين استفادوا من الهجرة إلى ليبيا خلال الثمانينات والسبعينات، في جميع أنحاء السودان، ويمارسون مهنة التجارة. والمعروف أن كل قبائل دارفور تملك أراض خاصة بها، حتى القبائل العربية الرعوية، ولذلك سميت بعض المناطق في دارفور بأسماء القبائل مثل دار الزغاوة، ودار الميدوب، ودار الرزيقات وغيرها(١٦).

وتسمى الأراضي الخاصة بالقبائل من رعاة الإبل «الدمر» حيث يستقرون فيها خلال فترة الصيف.

وأدت الهجرات، بسبب الجفاف والتصحر والبحث عن مراع وأرض زراعية خصبة جديدة، إلى احتكاك مع القبائل المحلية، ودخلت القبائل في صراعات محلية، وعمت الصراعات لتشمل القبائل العربية في ما بينها، مثلما حدث بين قبيلتي بني هلبة والمهرية في منطقة عد الفرسان عام ١٩٨٤، والصراع بين القمر والفلاتة عام ١٩٨٧.

بيد أن هذه الصراعات القبلية تطورت بتحالف بعض القبائل العربية ضد الفور في مناطق جبل مرة ووادي صالح، بعد الانفلات الأمني عام ١٩٨٦، حيث انتظمت هذه القبائل فيما سمي بالتجمع العربي، والذي أنشئ في بداية الثمانينيات، عندما كان أحمد إبراهيم دريج – وهو من الفور – يتولى منصب حاكم الإقليم، ليكون كيانا سياسيا سريا هدفه السيطرة على جميع أراضي دارفور، وطرد جميع القبائل غير العربية من المنطقة، ونتج عن هذا الكيان تنظيم سري آخر عرف بتنظيم قريش، وهدفه تجميع القبائل العربية بدارفور وكردفان وفق برنامج مخطط لحكم السودان، ومنافسة قبائل الشمال التي استأثرت بالحكم منذ الاستقلال. وفي مواجهة التجمع العربي، الذي كان يجد الدعم من السلطات الرسمية في الخرطوم إبان حكومة الصادق المهدي، حاول الفور إحياء حركة «سوني"التي تأسست منظمة عسكرية سرية عام ١٩٦٥، وذراعاً لنهضة دارفور، التي كانت تضم جميع مثقفي المنطقة بالخرطوم، بيد أن الفور فشلوا في إحياء التنظيم بسبب عدم خبرتهم العسكرية، وتضييق القبائل العربية والحكومة عليهم(١٧).

٢. غياب الإدارة المدنية/ الأهلية:

كانت الإدارة الأهلية متمثلة تقليدياً، في السلطان والناظر والعمدة والشيخ، وكانت تضطلع في الماضي بعمل تنظيمي إيجابي لتسوية النزاعات بين القبائل

سلمياً، فكان هؤلاء المسئولون يملكون إلى جانب مكانتهم الاجتماعية بين الأهالي، سلطة قانونية تخولها لهم الدولة، هذه السلطة كانت تساعدهم على إدارة العلاقات بين القبائل العربية والأفريقية بحزم من ناحية، وبصورة هادئة يقبلها ويرتضيها الجميع من جهة أخرى، ذلك لأنها كانت تقوم على احترام العرف والتقاليد.

غير أن هذه الإدارة الأهلية الفاعلة قد ألغاها نظام الرئيس الأسبق جعفر نميري، واستبدل بها لجان الاتحاد الاشتراكي، التي فشلت في التعامل مع التعدديات الثقافية في الإقليم، ومن ثم، فشلت في القيام بدور تسوية النزاعات بين القبائل، وهو ما أفضى إلى تراكم الاحتقانات والاحتكاكات وتناميها حتى وصلت إلى الاشتباكات والتصادمات(١٨).

٣- تأثير نموذج الصراع في الجنوب السوداني:

مما لا شك فيه أن الصراع في الجنوب السوداني قد أنعكس على مثار الأزمة في أقليم دارفور وكان هناك تأثيراً مباشراً وغير مباشر لدور الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان فأما التأثير المباشر فهو أراء عناصر الحركة الشعبية لجنوب السودان (حتى قبل وفاة قائدها العقيد الراحل (جون جارنج) وأصواتهم المرتفعة التي كانت تنادي بالاستقلال وكذا بتقاسم السلطة والثروة والتي كانت تروج لها وسائل الإعلام بصفة دائمة.

أما التأثير غير المباشر فهو خلاصة ما توصلت إليه الاتفاقات والبروتوكلات مع الحركة الشعبية فيما يتعلق بتقاسم السلطة والثروة وهي التي كانت حافزاً مشجعاً لأبناء دارفور للسير قدماً نحو تصعيد الصراع عسكرياً اعتقاداً بأنه السبيل الأساسي الناجح لتحقيق المكاسب السياسية(١٩).

٤. سلبيات محاولة الحكومة السيطرة على أقاليمها:

يرى كثيرون من أبناء دارفور أن ما يجري في المنطقة، حالياً، يمثل نتاجاً طبيعياً لسياسة الشمال تجاه الغرب الكبير «دارفور وكردفان»، وهي سياسة تعتمد زعزعة الاستقرار في المنطقة، بجعل القبائل المختلفة تقاتل بعضها بعضاً، حتى لا يتحد سكان المنطقة، والذين يبلغ عددهم أكثر من نصف عدد سكان السودان الشمالي إذا استثنينا الشرق والجنوب وجنوب النيل الأزرق.

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية للأزمة:

١. طبيعة النشاط الإنتاجي بين سكان الإقليم:

يتشكل النشاط الإنتاجي في إقليم دارفور من نمطين متمايزَين فالقبائل الأفريقية أكثرها من المزارعين المستقرين، أما القبائل العربية فأغلبها من الرعاة الرحل وراء الماء والكلأ، وأثناء هذا الحراك الدائم للقبائل العربية من الشمال إلى الجنوب وبالعكس، تحدث أحياناً احتكاكاً بين الرعاة والمزارعين، وذلك بسبب تعدي الماشية على المحاصيل الزراعية، ومحاولاتهم التمركز المؤقت في تلك المناطق، وهو ما ينظر إليه من جانب المقيمين الدائمين على أنه نوع من التعدي على مناطق السيادة والنفوذ التقليدية.

٢. التنافس على الموارد:

المنافسة بين الرعاة والمزارعين، لا سيما إذا كانوا ينحدرون من مجموعات إثنية متباينة، على الموارد في إقليم دارفور، من أهم أسباب الصراع وأكثرها تكرارا وانتشارا فيه، وربما يرجع ذلك إلى ندرة الكلأ في بعض مناطق الإقليم، وندرة موارد المياه السطحية، وقرب الموجود منها من أماكن الزراعة المطرية التقليدية، ولذلك فكثيراً ما تنشب صراعات بين الرعاة والمزارعين، وتتطور إلى صراعات مسلحة وحروب قبلية.

٣. تأثيرات التوسع الزراعي:

هنالك العديد من التشريعات التي صدرت حول الأراضي واستغلال مواردها. ولكنها مع مرور الزمن وازدياد الحاجة السكانية والحيوانية لاستعمال تلك الموارد الأرضية، أصبحت غير مواكبة للاستغلال المتنوع والمتضارب في كثير من الأحيان. إن المثال الحي هو الانتشار العشوائي للزراعة التقليدية، وتصديقات مشاريع الزراعة الآلية دون الانتباه إلى استغلال الأراضي للمراعي، ورصد مسارات الرحل ومناطق وجودهم، ما فاقم من النزاعات التقليدية بين مستخدمي الأرض(٢٠).

٤. ثراء الإقليم بالموارد الاقتصادية:

الموارد الاقتصادية في دارفور كثيرة ومتنوعة في أقاليمه الثلاثة، ويمكن الإشارة إليها في ما يلي:

أ. ولاية دارفور الشمالية:

تُعد من أغنى ولايات السودان بمواردها الطبيعية المتنوعة، والتي تتمثل في:

(١) الموارد الزراعية: حيث تتمتع بأراضي زراعية شاسعة خصبة، وصالحة لإنتاج مختلف الحاصلات وتبلغ المساحة المزروعة ٧.٧ مليون فدان.

(٢) الموارد المائية: تتمتع بالأمطار التي يبلغ معدلها السنوي ١٠٠ – ٦٠٠ متر مكعب وكذلك المياه السطحية والجوفية حيث التكوينات الرملية الحاملة للمياه.
(٣) المراعي والغابات: تقدر مساحة المراعي بحوالي ٧ مليون فدان، أما الغابات فتقدر مساحتها بحوالي مليون فدان.
(٤) الثروة الحيوانية حوالي ١٢ مليون رأس من الأبقار والضأن والماعز والإبل أي ما يعادل ١٠٪ ثروة السودان الحيوانية.
(٥) الثروة المعدنية: أهمها الحديد والرصاص والجرانيت والكروم والرخام ومواد البناء

ب. ولاية دارفور الغربية:

(١) الأراضي الزراعية: مساحة الأراضي القابلة للزراعة ٨ مليون فدان والمستغل منها ٣ مليون فدان وتنمو المحصولات البستانية على مرتفعات جبل مرة، وأهم المشروعات الزراعية مشروع هبيلة بطاقة مستغلة ٤٠٠٠ فدان، وخور رملة بطاقة مستغلة ٦٠٠٠ فدان، زلو بطاقة مستغلة ٤٥٠٠ فدان.
(٢) الثروة الحيوانية: تشمل الأبقار والضأن والإبل بما يقدر بـــ٤.٥ مليون رأس، تسهم بحوالي ١١٪ من الاقتصاد القومي.
(٣) الموارد المائية: توجد أودية عديدة تهبط من مرتفعات جبل مرة، أهمها وادي كجا، باري، أزوم، تلولو، إضافة للأمطار ومن ثم، توافر المياه السطحية، مع وجود أحواض للمياه الجوفية مثل حوض ديسا الغني بالمياه، ومجموع الموارد المائية في الولاية أكثر من ٣ مليار م٣ سنوياً.
(٤) الغابات: توجد أشجار الحراز والهجليج والهشاب والكتر والماهوجني وغيرها، وأهم المنتجات الصمغ العربي، خشب الأثاث والوقود، والثمار الغابية، وتغطي الغابات ٧٥٪ من مساحة الولاية. ومن أهم مشروعات التنمية الزراعية مشروع جبل مرة للتنمية الريفية، ومشروع فارسيلا للتنمية الريفية، ومشروع تطوير إنتاج التفاح في جبل مرة، ومشروع هبيلا، وحورقلة، ولوز، وأزرني، وأم حيز، وغيرها. وهناك إمكانات ضخمة للاستثمار في جميع المجالات.

ج. ولاية جنوب دارفور:

توجد موارد ضخمة في الولاية، وتقدر المساحة بنحو ١٤٠ ألف كم٢، والأمطار والتربة جيدتان:

(١) الأراضي الزراعية: تقدر بحوالي ٢٤ مليون فدان أي ما يعادل ١٢٪ من جملة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان، والمستغل منها حاليا ٦.٦ مليون فدان أى حوالي ٢٨٪.

(٢) الثروة الحيوانية: تقدر بحوالي ٩.٨ مليون رأس من الماشية والأغنام والإبل أي ما يعادل ١٠٪ من إجمـــالي الثــروة الحيوانية في السودان، وتصل مساحة المراعي إلى ٢٢.٧ مليون فدان.

(٣) الموارد المائية: هي موارد متعددة حيث الأمطار الوفيرة (٢٠٠ - ١٠٠٠ملم) تنساب في أودية ويصل مجموع إيرادها السنوي، ٣٤٤ مليون م٣ غير مستغلة، هذا بالإضافة إلى المياه الجوفية، وأهم مصادرها في حوض البقارة الذي يغطي مساحة ١٨ ألف كم٢ به طاقة تخزين كلية مقدارها مليار متر مكعب، وذلك بتغذية سنوية مقدارها ١٧ مليون متر مكعب ولا يتعدى السحب السنوي ٣ مليون متر[٣].

(٤) الغابات: تصل مساحتها ٧.٢٢ مليون فدان، وتغطي حظيرة الردوم (محمية قومية) حوالي ٣.٤ مليون فدان.

(٥) التعدين: من المرجح وجود خامات النحاس، والحديد والحجر الجيري، والكولين، والحجر الرملي، وخام الأسمنت، ويتركز البترول في الأجزاء الشرقية من الولاية في حقول أبو جابرة وشارف وغيرها.

ويتضح مما سبق، توافر الإمكانات الاقتصادية في الولايات الثلاث سواء الزراعية أو الحيوانية أو المعدنية، أو الغابية أو المائية، ولكن المشكلة تتركز في سنوات القحط، التي تضرب الإقليم، وكذلك عدم وجود البنية الأساسية الكافية واللازمة لاستثمار هذه الموارد الضخمة. ولذلك فإن الدول صاحبة المصالح والمطامح تجد في هذا الإقليم الفرصة المناسبة لاستغلاله، ليس بموجب القواعد والقوانين الدولية المتعارف عليها في الاستثمار الأجنبي، ولكن وفقا لأهدافها ومصالحها[٢١].

هناك من يرى أن لأزمة دارفور أسباباً ثلاثة:

أ. أسباب جذرية:

ومنها غياب التنمية، وغياب الديمقراطية.

ب. أسباب ثانوية:

ومنها التنافس على الموارد الطبيعية كالصراع بين الرعاة وأصحاب الحواكير وتقويض النسيج الاجتماعي لتحقيق الكسب الحزبي والتمكين، وتسليح

قبائل معينة وتدريبها خارج القوات النظامية، وتسييس الإدارة الأهلية، والنهب المسلح، والتنافس على السلطة.

ج. عوامل مساعدة:

ومنها الجفاف والتصحر، والصراع التشادي الليبي، والهجرة من الأقاليم الأخرى إلى دارفور، وانتشار السلاح الحديث، وكثرة الفاقد التربوي نتيجة لتردي التعليم، الذي أدى إلى حمل السلاح والقيام بأعمال تمرد، وانتشار ثقافة العنف، وتكريس التوجهات العرقية والقبلية والجمهوية وتعميقها، وتفشي الفساد(٢٢).

وتنامي وجود حركات جديدة للقوة المسلحة في دارفور الكبرى تضم، إلى جانب القوات النظامية، حركات المعارضة المسلحة والمليشيات المدعومة رسمياً، وكذلك النزاع داخل النظام بين المؤتمر الوطني وبين المؤتمر الشعبي، والذي وجد صدى له بين الموالين لكل منهما داخل الإقليم.

ثانيا: ادارة أزمة دارفور والعوامل التي أدت إلى الصراع

مما لا شك فيه ان هناك العديد من العوامل التى ادت الى اشتعال الصراع داخل اقليم دارفور سواء كانت هذه العوامل هى عوامل اقليميه او عوامل خارجيه واضف الى ذلك مواقف بعض الدول سواء الدول المجاوره للسودان او دول اوروبيه لها مصالح داخل السودان والتى تسعى الى تحقيق اكبر قدر من الاستفاده وتسعى الى انفصال اقليم دارفور عن السودان لتحقيق اهدافها المختلفه وفيما يلى جدول خاص باشكال النزاع داخل دارفور:

الجدول رقم (٣)

تبولوجيا النزاع فى دارفور[٢٣]

أنواع	القضايا / أسباب النزاع	الفواعل ذات الصله	مستوى النزاع
النوع أ	ملكية الأرض، منابع الماء، المراعى	الطوائف والجماعات داخل وخارج القبائل	محلى
النوع ب	الإداره المحليه، المقاطعه (الدار)	الحرب ضد الأفارقه (الزرق)	إقليمى
النوع جـ	تقاسم الثروه والقوه مع المناطق والجنسيات الأخرى	إقليم دارفور (مجتمعا)	دولى

العوامل الاقليمية للأزمة:

تفاعلت الأسباب الداخلية للأزمة مع ثوابت وموروثات البيئة الاقليمية في تأجيج الوضع في دارفور والمساهمة في تأزمة وتعقيده وأنحصرت تلك العوامل طبيعة الدول الأفريقية وخصائص الحوار الجغرافي السوداني ومعطيات التحول الديموقراطي في أفريقيا في ظل الأتحاد الأفريقي حيث أسهمت القوى والأطراف الأقليمية والدولية بطريق مباشر وغير مباشر في تنامي تلك الأزمة واستمرارها وقد ترتب على ذلك عدة تعقيدات تأثر بها السودان بمجملة ودول الجوار على المستوى الأقليمي.. بل ووصل الأمر إلى حد أن أصبحت العديد من القوى الأقليمية والدولية فاعلة في تلك الأزمة على النحو الذي سنعرضه تاليا:

١- تأثير التداخلات الاجتماعية مع دول الجوار الاقليمي:

أسهمت مواقف عدد من الدول على المستوى الأقليمي في تصعيد الأزمة الراهنة في دارفور حيث أن السودان بلد كبير ومتفاخم لعدد من الدول وحدوده مفتوحه والقبائل مشتركة بين تلك الدول وأقليم دارفور ومن ثم يكون هناك تأثير وتداخل لأن القبائل أصولها مشتركة بين هذه الدول والسودان وليس من المستبعد أن يكون هناك تدخل من القبائل التي تقطن خارج السودان والتي لها علاقات قربي مع القبائل المتنوعة داخل السودان وكذلك من خلال هذه الحدود المفتوحه يمكن الحصول على السلاح والمؤن وعلى كل الأشياء التي تساعدة تسهم في تأجيج وتصعيد الصراع داخل الأقليم(٢٤).

٢- الاتحاد الأفريقي ودوره في حل الصراع:

إن الاهتمام الأفريقي والدولي بأزمة دارفور جاء في سياق عدة معطيات دولية من أهمها أن المجتمع الدولي أصبح يجد في الشأن الداخلي للدول مجالاً خصباً للتدخل ولأعمال الحسابات السياسية الخاصة لكل دولة، كما أن الاتحاد الأفريقي قد وضع أمامه عدة تجارب أفريقية سابقة فشل في حسمها مما دعاه للنظر لأزمة دارفور كمحك لمصداقيته والرغبة في تفعيل السياسة الأمنية للدفاع بإيجاد مستوى ما من التدخل العسكري في الأزمة.

ولقد طرح الاتحاد الأفريقي فكرته بخيار التدخل الأفريقي كبديل عن التدخل الخارجي بكافة أطيافه وفصائله، وأن يكون تعامله مباشراً مع الأزمة مع قيام المجتمع الدولي وبصفة خاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بدور المساند له وخاصة في معالجة الأبعاد الأنسانية للأزمة.

في ضوء ما سبق يمكن تحديد دور الاتحاد الأفريقي في أزمة دارفور من خلال أبراز النقطتين السابق الإشارة إليهما بعاليه على النحو التالي:

١- الوساطة الأفريقية في ادارة أزمة دارفور:

سعى الاتحاد الأفريقي منذ بداية الأزمة إلى التحرك للعمل على حلها من خلال عدة نقاط أساسية هي:

أ) تهدئة الأزمة لتمكين الاتحاد من التدخل.

ب) السعي لأنشاء قوة حفظ سلام أفريقية.

ج) توظيف الوساطة الخارجية لتدعيم وساطة الأتحاد الأفريقي على نحو يراعي متطلبات الواقع الأفريقي.

د) الاستفادة من الخبرات السودانية في التفاوض وتفعيلها لخدمة حل الأزمة الدارفورية.

تبنى فكرة أن يكون هناك منظور شامل للسلام في كافة أنحاء السودان، وسنحاول أن نلقي الضوء على تلك المحاور لتوضيحها:

أولا: تهدئة الأزمة لتمكين الأتحاد من فرض خيار الحل في إطار أفريقي:

برز هذا المحور من خلال قيام الاتحاد الأفريقي بممارسة دورة في مفاوضات نيجامينا في إبريل عام ٢٠٠٤ وقد أسهم في التوصل لحل وسط وكان أساسه قائم على إعطاء أولوية للوساطة الأفريقية في حل النزاع من خلال اقتراح وجود آليه أفريقية لمراقبة وقف اطلاق النار فيها نشر قوة أفريقية في دارفور وانشاء لجنة للعمليات تضم أطراف النزاع وتشاد بإعتبارها الدولة الوسيط والأتحاد الأوربي والولايات المتحدة وتشكيل فريق للتحقيق ولجنة سياسية، فضلا عن طلب دعم مالي دولي لتمويل تلك العملية، كما وقع الاتحاد الأفريقي اتفاقا مع الحكومة السودانية في ٤ يونيو ٢٠٠٤ يتعلق بنشر مراقبين دوليين في دارفور وقد وجد هذا الاتجاه إستجابه لدى الحكومة السودانية والتي تفضل الوساطه الأفريقية عن الوساطة الدولية وترى من جانبها أن دور المجتمع الدولي يجب أن يكون مساندا لتنفيذ مهمة الإتحاد الأفريقي في دارفور وليس هو القائم بها[٢٥].

ثانيا: سعى الاتحاد الأفريقي لتحويل قوة مراقبة وقف إطلاق النار إلى قوة أفريقية لحفظ السلام:

عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ لسنة ٢٠٠٤ بالتأكيد على دعم المجلس للدور الزائد للإتحاد الأفريقي في معالجة أزمة دارفور وإلتأكيد على سيادة السودان ووحدة أراضيه وإستقلاله واصل الاتحاد الأفريقي التأكيد على أولوية الحل في نطاق أفريقي مع زيادة حجم قواته في دارفور وطرح فكرة تحويل تلك القوه من دور المراقبين إلى قوة لحفظ السلام مع الوضع في الاعتبار أن السودان لم يكن أمامه سوى أحد خيارين أما ضغط افريقي أو ضغط خارجي قد لا يكون وديا خاصة وأن السودان عضو في الاتحاد الأفريقي ولا يعتبر نشر قوات أفريقية لحفظ السلام بمثابة نشر قوات أجنبية.

ثالثا: تفعيل خبرة التفاوض السودانية السابقة:

طرح الاتحاد الأفريقي في الجوله الثانية من مفاوضات أبوجا في الفترة من ٢١ أكتوبر إلى ٢٠٠٤ فكرة الإستفادة من خبرة مفاوضات نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بتشكيل ورش عمل ينظمها خبراء أوربيون وأمريكيون وتحضرها الوفود المشاركة في المفاوضات، وتطبيق فكرة اللقاءات غير المباشرة عبر وسطاء توطئة لمحادثات مباشرة بين رؤساء الوفود وأسفر ذلك عن التوقيع على البروتوكول الأمني لتعزيز الوضع الانساني في دارفور.

رابعا: الرؤية الشاملة للسلام في السودان:

لعب الأتحاد الأفريقي دورا مهما بشكل غير مباشر في التوصل إلى اتفاقية السلام الشامل في جنوب السودان ولهذا فقد سعى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الربط بين السلام في دارفور والسلام في بقية أرجاء السودان من خلال التركيز على ضرورة تحسين العلاقات بين السودان وجيرانها وتمويل عملية إعادة الأعمار وتم تشكيل لجنة لإعادة أعمار السودان برئاسة دولة جنوب أفريقيا وذلك عقب إبرام إتفاقية السلام الشامل في نيروبي في ٩ يناير ٢٠٠٥[٢٦].

خامسا: توجيه الدعم الخارجي وفق متطلبات الواقع الأفريقي:

إعتمد دور الاتحاد الأفريقي في إدارة أزمة دارفور على موقف القوى الخارجية العظمى بحيث أنه إذا ما قمنا بقياس فاعلية التدخل الأقليمي في أزمة دارفور إعتمادا على اعتبارات أربعة هي التفهم، الالتزام، القبول، التكلف فإنه يمكن

القول بأن الاتحاد الأفريقي كان أكثر تفهما لطبيعة الصراع بالقياس بالمجتمع الدولي الذي بالغ في البداية في وصف ما يحدث بدارفور بالابادة الجماعية ثم نفيه ذلك، كما راعى الاتحاد الأفريقي الحسابات القومية للحكومة السودانية وقدم مقترحات أدت للتقريب بين وجهات نظر أطراف النزاع كما التزم سياسة النفس الطويل وأكد الحرص على أفريقية الحل، دون المصادرة على دور المجتمع الدولي في التسوية.

صياغة الاتحاد الأفريقي لإتفاق السلام وترويجه:

وهذا الدور للاتحاد الأفريقي لابد أن يتضمن الاشاره للمحاور التي أرتكز عليها وهي تحديد ملابسات ميلاد اتفاق دارفور للسلام والجهد الذي بذله الاتحاد الافريقي بالتعاون مع الوساطه الدولية والوساطه الافريقية الثنائيه وإنضاج عملية صياغة الاتفاق ثم إستعادة نسيج المجتمع الدارفوري والتأسيس للمصالحه المجتمعيه الشاملة والتمكين لحقوق الانسان واحترامها في دارفور وضمان التنفيذ الصارم لإتفاق السلام وتسوية ملفات الأمن وتقاسم الثروه وتوحيد دارفور وتقاسم السلطه والترويج لإتفاق السلام وإنتهاء الاتحاد الأفريقي إلى القبول بالاكتفاء بما قام به ونقل المهمه إلى الأمم المتحده وتلك الأمور كلها سيتم الأشاره لها في سياق بحثنا لتطورات الأزمه الدارفورية.

الخلاصه من هذا البحث ان مشكلة اقليم دارفور تمثل واحده من ابرز القضايا تعقيداً وذلك لأن جذور الازمة تضرب بعيداً فى اعماق مجتمع ينطوى على تنوع عرقى وخاصه عندما تتداخل العوامل الطبيعية التى تؤثر فى تصعيد النزاعات حول الموارد الاقتصادية والمياة بين الاطراف المتنازعه .

هذا ما ادى الى القاء دارفور والسودان فى قلب الحرب الاهلية لسنوات طويلة , من واقع تتبع تطورات مشكلة دارفور منذ بدايتها وقد يمكن القول ان انفجارها كان امر حتمى ينتظر اللحظة التاريخية .

المراجع

١) هانى رسلان، أزمة دارفور بين الأبعاد الداخليه والتصعيد الدولى، سلاح النزاع فى دارفور، مركز البحوث والدراسات السياسيه، كلية الإقتصاد، جامعة القاهره، ٢٠٠٤ . ص ٢٥

2) محمد سليمان محمد، دارفور – حرب الموارد والهويه، كمبردج للنشر، المملكه المتحده:، ٢٠٠٣. ص ٥٥

٣) المرجع السابق نفسه، ص ٥٨ .

٤)محمد سليم العوا، عائد من دارفور، مقال، مجلة وجهات نظر، العدد ٦٩، أكتوبر ٢٠٠٤ص ١٠

٥) المرجع السابق ذكرة ص ١٥.

٦) عبدالقادر إسماعيل، الممارسة السياسيه لقيادات درافور بين عامى ١٩٥٤، ٢٠٠٥ ورقه مقدمه لندوة: أزمة دارفور الأصول والموقف، المنتدى العالمى لمستقبل وادى النيل، القاهره ٢٠٠٤.ص ٣٠

٧) "الملف السوداني"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام،، القاهره، عام ٢٠٠٥، ص ٢٥

٨) محمد أدم فاشر: تاريخ قبيلة الزغاوة: التنوع الثقافى وباء الدوله الوطنيه فى السوان، ابحاث الندوة الثانيه ١-٣ إبريل ١٩٩٥، مركز الدراسات السودانيه القاهره، ص: ١٨٧ .

٩) التجاني مصطفى، "خلفيات الصراع القبلي في دار فور"، مجلة دراسات المستقبل، الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، العدد الأول، المجلد ١ يونيه ٢٠٠٥. ص ٢٥

١٠) المرجع السابق ذكره، ص ٢٥.

١١) المرجع السابق ذكره، ص ٤٥

١٢ عبده مختار موسي، دارفور من أزمة دولة الي صراع القوي العظمي، دار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٩، ص٩٣

١٣) إجلال رأفت، "الأزمة في دار فور: الأسباب والتطورات والنتائج"، في نادية محمود مصطفى (تحرير)، "ملامح النزاع في دار فور"، القاهرة: مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة، ٢٠٠٤. ص ٢٠

١٤) التجاني مصطفى، "خلفيات الصراع القبلي في دار فور"، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠

١٥) محمد عوض محمد، السودان الشمالى، جريدة الاهرام ٤، ١١ اغسطس ٢٠١١.

١٦) طيب تيزينى، مشروع رؤيه جديده للفكر العربى منذ بدايته حتى المرحلة المعاصره، دمشق ١٩٨١.

١٧) صلاح فضل، مشكلة دارفور والسلام فى السودان، كتاب الجمهورية، القاهره ٢٠٠٤ ص ٣٢ – ٣٣.

١٨) كمال الدسوقى، دراسات فى المجتمع السودانى، دار الفكر العربى، القاهره، ١٩٧٣. ص ٧٥

١٩) المرجع السابق، ص ٨٠

٢٠) حسن نجيله، ذكرياتى فى البادية، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٦٤. ص ٩٠

٢١) إجلال رأفت، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.
٢٢) مصطفى خوجلي، دارفور: البيئة والإنسان،، في حسن مكي ، السيد نوفل ، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور الأصول والمواقف السيناريوهات ، الحل والتداخل ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة، ٢٠٠٥،ص ٤٠.
٢٣) زيدان زياني، التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدولة العاجزة: دراسة حالة دارفور، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،٢٠٠٨،ص ٦٦
٢٤) زكى البحيرى، التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان ١٩٣٠-١٩٥٦، القاهره ١٩٨٧.، ص ٣٢.
٢٥) جامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم، "أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دار فور"، مركز البحوث والدراسات الأفريقية بالسودان، الخرطوم، ٢٠٠٥ . ص ٧٣
٢٦) حسن ساتي،"السودان: آفاق للسلام والوحدة وأخرى للتفتت والحرب"، نشرة الإصلاح العربي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، تترجمها إلى العربية دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، المجلد ٤، العدد ٨، أكتوبر ٢٠٠٥.ص ٧٠.